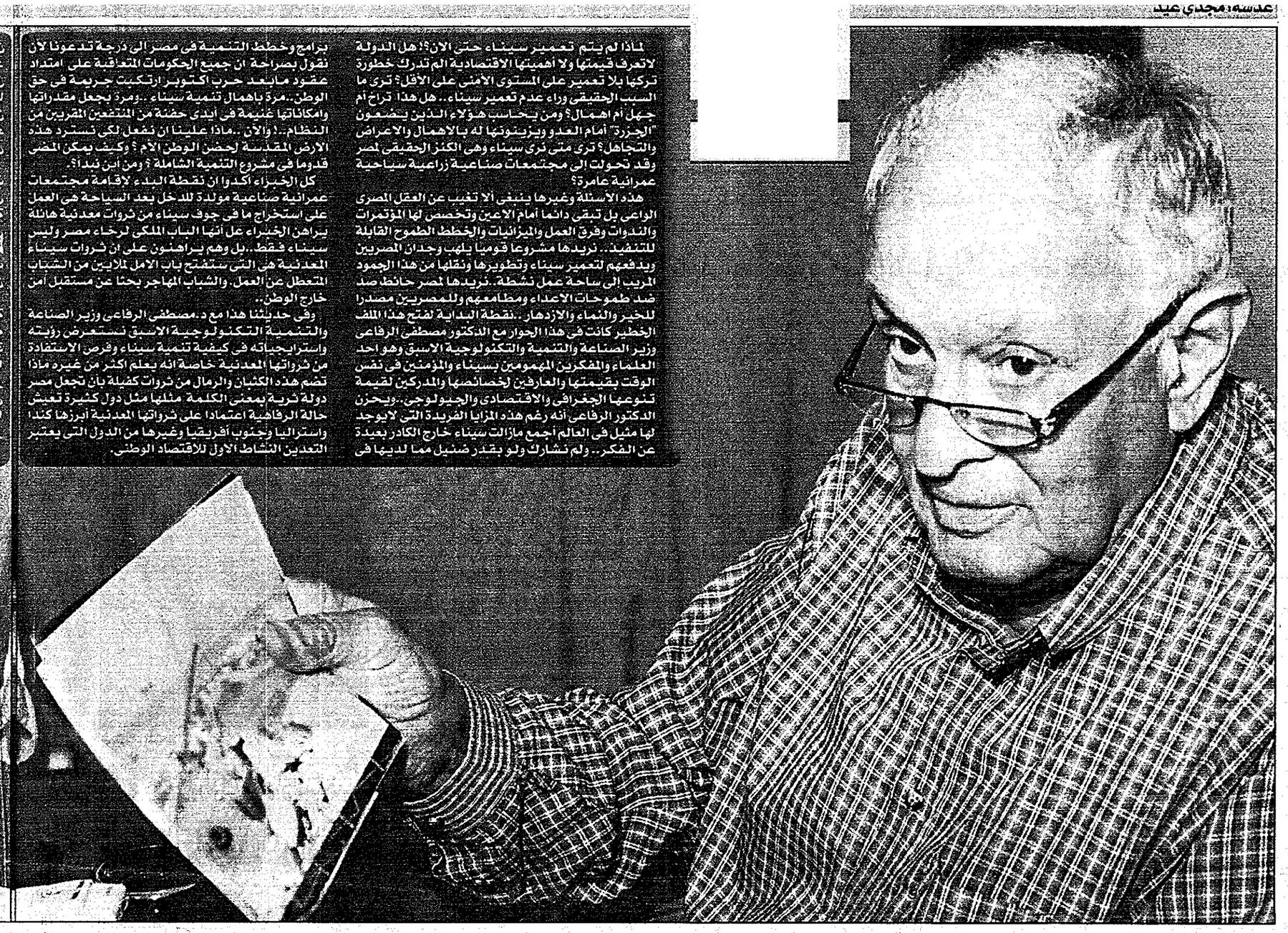

د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة الأسبق فى حديث خاص لـ «الأخبار» عن تنمية سيناء:

مستقبل سيناء فى ثروتها المعدنية

التعدين هو البديل الأسرع لتعويض دخل البترول الناضب

اجرى الحوار :
عصام حشيش
د. محمود عطية

أطماع إسرائيل فى سيناء مخيفة ولابد من مشروع قومى يدفع المصريين للخروج من الوادى الضيق

العديد من الحكومات التى تعاقبت على مصر فى زمن الرئيس المخلوع ابرات نمتها تجاه سيناء فأصدرت قرارات متعاقبة لتنمية سيناء وتطويرها وبلغ الأمر عند بعضها أن جعلت من سيناء مشروعا قوميا فانشئت لها الهيئات والاجهزة واحتفت بعرض كثير من الدراسات والابحاث التى تعرض زخم الثروات المكدسة فى سيناء.. ولكن بعد سنوات اكتشفنا اننا كنا "فى كدبة كبيرة"وان سيناء لم يزد عدد سكانها كما كان مخططا لها إلى ثلاثة ملايين نسمة خلال عشر سنوات..وإنما بقى عدد سكانها كما هو إن لم يكن قد تراجع ..وهكذا الحال مع المشروعات الصناعية والتعدينية التى وعدتنا الحكومات المتعاقبة بها.. بل بدأت عمليات هجرة معاكسة من سيناء إلى الوادى بحثا عن لقمة العيش أو البديل انك تراهم قد بدأوا يعملون على هامش القانون وفى ظروف غاية فى السوء لاينبغى ذكرها حاليا.. وعلى نفس المنوال فعلت حكومة د.عصام شرف نفس الشىء واصدرت قرارا بتشكيل لجنة عليا تضم ممثلين عن جميع الوزارات المعنية بسيناء وحددت لها مهاما مرسومة لاقامة مشروع قومى للتعمير وكأن الماضى يعيد نفسه فنحن نبالغ فى الاهتمام لظروف وقتية منها الاحتفال بأعياد اكتوبر أو اعياد تحرير سيناء ثم ينوى الاهتمام شيئا فشيئا ليصبح اليوم كالأمس بل اضل..فهل نحن فى حاجة للانتظار سنوات جديدة أخرى لنتأكد اننا غير جادين وليست لدينا إرادة سياسية للتعمير ؟ وهل نحن بحاجة لتكرار الابحاث والدراسات التى اجريت عدة مرات من قبل والموجودة على ارفف الأجهزة والوزارات لاينقصها إلا وضع الخطط التنفيذية على ارض الواقع؟!

عدنا إلى د.مصطفى الرفاعى ليضع لنا رؤيته ويرسم معنا خريطة طريق أولا لفهم سيناء وثانيا لتنميتها.

● فى البداية كيف ترى سيناء ومستقبلها؟

●● هناك معلومة بديهية عن سيناء لابد من معرفتها لتقدير حجمها الحقيقى من حيث المساحة ومن خلال الخرائط العالمية المعتمدة.. تؤكد هذه الخرائط أن سيناء جغرافيا تساوى حجم الدلتا من خمس إلى ست مرات وهى على خط عرض متقارب.. ومعها مناخها معتدل ومتميز فهى تقع بين بحرين..وبها أهم المناطق الساحلية السياحية والزارات الدينية بمصر من جبل الطور الذى تجلى به سبحانه وتعالى لسيدنا موسى وممر العائلة المقدسة ودير سانت كاترين وغيرها ..وهى مليئة بالمناطق الجاذبة للبشر وللسائح العادى والدينى..!

وفوق كل ذلك كله نحن ندرك أنها منطقة حرجة وشديدة الحساسية لأنها واقعة على الحدود المصرية الإسرائيلية ..يعنى منطقة أمن قومى.. ورغم الظروف المتاحة لإقامة مجتمعات ذات فرص واعدة جدا إلا اننا نعتبرها منطقة بها صعوبات على معيشة المصريين..!

وبالتأكيد الدولة تعلم تماما قيمة سيناء وأهميتها التاريخية والحضارية والأمنية.. ولذلك انشئت خصيصا لها جهاز لتعمير سيناء .. مهمته خطة للتعمير وقد تم تنفيذ احد جوانب هذه الخطة بإنشاء ما سمى بترعة السلام بفروعها شمالا وجنوبا وهى ترعة مبطنة بشكل علمى عبرت قناة السويس عبر أربع سحارات فى عمل هندسى معتبر لكن مشكلة ترعة السلام انه لابد من رفع المياه إليها تباعا لأنها منخفضة عن مستوى الأرض..وفى الحقيقة الجهاز رغم ذلك لم يفعل شيئا.. ولا اعلم لماذا لم يتم تعميرها بعد هذا الجهد والبدء بتعميرها بالسكان وبوسائل الجذب لهم.. فى الوقت الذى نجد الشباب المصرى يضحى بحياته راكبا المتوسط للعمل بالخارج.. بينما سيناء أولى بهم ويمكن توفير السكن وفرص العمل لهم هناك.. إن أردنا فعلا ذلك.. والأهم أننا بشرنا عدة مرات بمقولات تؤكد أننا سننقل حوالى خمسة ملايين مصرى ونقوم بتوطينهم على مستوى محترم فى سيناء للعمل والحياة هناك.. ولكن للأسف إرادة التنفيذ لم تكن موجودة.

عوائق التعمير

● اذن ما العوائق امام تعمير سيناء من وجهة نظركم؟

●● ربما يكون ضمن عوامل عدم تعمير سيناء تعيين بعض محافظين من ذوى الفكر الرتيب.. مثلا سمعنا عن كثير ممن تولوا كمحافظين لسيناء من يردد :نحن طالبنا المستثمرين ان يأتوا إلى سيناء وإنشاء مشروعات لتعمير سيناء.. لكنهم لم يأتوا فماذا نفعل..!

هل هذا كلام.. أين فكر المحافظ فى جذب المستثمرين وخطته بإيجاد حزمة حوافز متميزة خاصة بسيناء ..هل يتصور سيادة المحافظ انه بمناشدة المستثمرين بالقدوم لسيناء سيوف يأتون.. أين المشروع القومى لنقل سيناء من منطقة جرداء الى منطقة تعج بالشباب المصرى القادر على العمل وبأفضل نوعيات من الشباب المصرى الطموح والمتطلع ولابد من فكر يحرك مشروعا قوميا يلهب وجدان المصريين ويدفعهم لتعمير سيناء، لكن للأسف كان تراخى بعض المسئولين وعدم قدرتهم على الاداء الفعال وراء عدم الجراة على تعمير سيناء وتظهر اثاره على المصريين فى عدم الجراة للعمل الجاد لتعمير سيناء..!

● اذن ما الوصفة التى تراها لتعمير سيناء؟

●● اولا لابد ان نعلم جميعا انه للخروج من الوادى الضيق إلى سيناء..لابد من خروج جماعى إلى سيناء حتى لاتتحرك أطماع إسرائيل .. ونحن نعلم تماما أن أطماع إسرائيل فى سيناء مخيفة..فهم أكثر ارتباطا بسيناء من ارتباطهم بالضفة الغربية.. سيناء بالنسبة لإسرائيل حلم مسكوت عنه جهرا ويراودهم سرا دائما.. اظن لو عندنا إرادة سياسية لتعمير سيناء لفعلنا لكن النظام السابق كان يتكلم فقد عن خطط تعمير سيناء ومشروعات سيناء وكله من باب الاستهلاك المحلى دون ان يكون لديه مشروع حقيقى لسيناء وتعميرها..والدولة بعد الثورة تتمنى فعل شىء لسيناء.. ونحن نريد تعبئة ومشاركة لأن سيناء كما ذكرنا بها كل المشروعات المستقبلية سياحة وتعدين وتوطين وفرص عمل.. واظن ان التعدين مهم جدا ولكن علينا ان نغير نظرتنا للمعادن من مجرد نقل المواد الخام فقط وبيعه..نريد سلسلة صناعية تصنع قيمة مضافة تحقق ايرادات اعلى عشرات المرات من بيع الخامات دون تصنيع.

فكر تعمير سيناء وتنميتها لابد ان ينجه ناحية التعدين والصناعات القائمة عليه وليس بالاعتماد على الزراعة إلا فى مساحات محدودة جدا أما الجانب الذى ينبغى الترويج له والتاثيث له فهو ان ندرك جميعا ان سيناء تتمتع بمناخ بعيد عن التلوث فى المناطق الساحلية ومن الممكن قيام انشطة سياحية تستفيد من سخاء الطبيعة الخلابة هناك

أطماع إسرائيل فى سيناء مخيفة ولابد من مشروع قومى يدفع المصريين للخروج من الوادى الضيق

..ولكن كما نعرف فإن النظام السابق كان لا يرغب فى العمل الجاد وسيناء ابرز نموذج..ربما لا يكون للنظام السابق مؤامرة على سيناء ولكن كان النظام السابق يفتقر للرؤية والقدرة على "الفعل"..النظام كان شاطرا فى تجارة الاراضى والتصرف فيها بعد ذلك بطرق غير مشروعة.

المشروع القومى

● هل تعتقد ان اعلان تعمير سيناء مشروعا قوميا لحكومة شرف يجدى فى هذه المرحلة؟

●● المشروعات القومية التى حدث فيها تعبئة عامة هى أفضل المشروعات مثل تلك التى تمت على مستوى شعبى سواء كان السد العالى أو حرب أكتوبر.. وتتجلى عظمة شعبنا فى التعبئة و فى شحذ روحه للتحدى والبناء ويقودنا..ومانا يجب أن نحترم العلم والمعرفة لتعمير سيناء ولا يمكن تكرار تجربة التكنوقراط فى تعمير سيناء كما حدث مع النظام السابق التى لم تسفر عن شىء ملموس على الارض رغم الدعاية الكبيرة التى تصاحب هذه الأفكار.

● لو أنك المسئول حاليا من اى نقطة تبدأ؟

●● لابد أن نسأل انفسنا أولا ..كيف نعمر سيناء وهى فارغة من السكان..وقد كانت مطمعا وشهدت العديد من الغزوات على مر التاريخ.. إذن لابد أن نعى أن سيناء هى الحل الحتمى للخروج من الوادى الضيق ومن القاهرة والمدن الكبرى التى إصبحت خانقة ..وأتساءل لماذا عندنا فقر فى الفكر يجعلنا نترك سيناء فارغة من السكان وهى من الممكن تأخذ اعدادا كبيرة من السكان تريح الوادى وتزيل عنه كثيرا من مشكلاته..لماذا لا نشكل لجنة عليا يرأسها شخص بدرجة وزير يشرف وينسق وينفذ الحلم المصرى ..!

ويجب أن تراعى انك تتعامل مع مشروعات سياحية كبرى لها رؤية استراتيجية ومشروعات صناعية كبرى تقوم على التعدين ومشروعات لإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة تصلح لحياة الناس بها مواصلات واتصالات ومدارس ومستشفيات وغيره..ولو اردنا وصلحت النوايا فى تعمير سيناء لابد لجهازها ان يضم خبراء مصريين مشهودا لهم فى تخصصاتهم وعقول مبكرة ولجنة استشارية تضم خبراء فى التخطيط والتعمير والرى والمياه الجوفية والبترول والجيولوجيا والتعدين والصناعة وهيئة التنمية الصناعية والطاقة والكهرباء والزراعة والقوات المسلحة والسياحية والطرق والاتصالات التشريع من وزارة العدل واتحاد المقاولين هذه لجنة عليا..

المهم أننا لكى نعمر سيناء لابد أن يكون هناك فكر وراء التعمير ورؤية واضحة تقول لنا ماذا نريد من سيناء.. هناك من يقول هذه منطقة سياحية وهذه منطقة تابعة لجهاز سيادى يعنى ممنوع العمل فيها فى اى مشروع ..إذن لابد من تحديد متفق عليه لاستخدامات الاراضى .. هناك ميناء العريش وميناء آخر يحاولون بناءه وهو شرق التفريعة..هذه الموانى للآن لم نستطع إتمامها بالكيفية التى تحقق أفضل عائد اقتصادى ثم هناك مهمة اخرى لتحديد الصناعات فى المناطق المختلفة يعنى كله جهة نضع لها خطة .. نحن محتاجون للخبرة الأجنبية من الدول التى خاضت تجارب شبيهة.

● إلى اى مدى تمثل الصناعات المعدنية قيمة مضافة للاقتصاد؟

●● هذا هو السؤال المهم كيف يمكن لنا من خلال الصناعات التعدينية صنع قيمة مضافة تزداد باستمرار.. وهذا هو قلب الاقتصاد.. كلما زادت القيمة المضافة كان اقتصادك اكبر.. وهذا الامر تفوقت فيه أوربا وأمريكا إنهم يملكون التكنولوجيا وفى تقديرى أن عدم وجود إمكانات مادية للدولة لا يمنعها من استيراد التكنولوجيا وفى إقامة مدن جديدة جاذبة للسكان..مظلة الدولة يجب أن تمتد لجميع الشركات العاملة ولابد للشركات الدولة أن تعمل.. الأرض لا يجب أن تكون للصابين ومسقعى الاراضى الأنشطة لم تعد مقصورة على حمل وامشى.. الفكر الحديث ان الصناعة التعدينية الموجودة فى سيناء لابد ان تستغل فى صناعة تكنولوجيا حديثة.. أما فكر حمل للميناء وبيع فهذا فكر كارثى.

وكأن النظام السابق لايعى ما يفعل فى الشركات التى تعمل فى هذا المجال أى الثروة المعدنية ففى عام ٢٠٠٥ فوجئت بان بطرس غالى يصدر قرارا بإلغاء إعفاءات الضرائب على شركات التعدين.. فى الوقت الذى تعمل الشركات فى صحراء ليست معبدة وليس لها ماء ولا حياة ولايوجد تحفيز للشركات.. وكأنك تريد أن تخرب هذه الصناعة فى المناطق النائية التى من المفروض ان تمثل بالمستثمرين لأنهم سيفيدون ويستفيدون ويربح الجميع.. والأغرب انه لم تكن تحقق اية حصيلة من الضرائب فى هذه المناطق..وهرب المستثمرون لعدم وجود فكر متطور يحكم والتشريعات الخاصة بالثروة المعدنية.

التشريعات التعدينية

● كيف تساهم التشريعات فى دفع أعمال التعدين؟

●● فى مصر لابد من اصدار تشريعات بها تحفيز للشركات للعمل بنشاط التعدين فلا يمكن ان تأتى أى شركة عالمية محترمة دون حوافز بالتعدين.. وحتى الآن يقوم نظام من الثروات المعدنية فى مصر على نظام المشاركة بين الحكومة والمستثمر الاجنبى فهو يأتى إلى مصر ويحصل على فرصة للبحث عن البترول مثلا من خلال مزايدات عاملية واذا تم الاكتشاف يؤول كل البترول إلى ان يسترد ما تم انفاقه على نشاطه هذا النموذج مطبق فى بلاد عديدة وهناك صور اخرى لكن البنك الدولى يروج لشكل معين لو ارادت شركة ان تعمل نشاطا تعدينيا.. يكون السؤال من المجتمع المحلى: ماذا ستفعلون لنا..يردون: نتعهد بتكوين كوادر ورفع مستوى المعيشة لهذه المنطقة ودفع إيجار للارض يعنى يكون هناك التزام مجتمعى بتطور المجتمع بإنشاء بنية اساسية والمساعدة فى تحسين شكل الحياة فى المنطقة والمحافظة عل البيئة وهكذا يستفيد المجتمع وتستفيد الشركة ويكون مرحبا بها إلى جانب ما تسدده الشركة للدولة من حقوق تتمثل فى الضرائب وفى اتاوة من مجمل الارباح تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠٪.

● كيف يرى وزير الصناعة الأسبق مستقبل الثروة المعدنية فى مصر؟

●● الثروات المعدنية فى مصر هى البديل الأوحد فى مجالات استغلال الثروات الطبيعية فى ظل اضمحلال إنتاج البترول..والثروات المعدنية تمثل تعويضا للدخل الناتج عن استغلال ثروة البترول الناضبة..وكلنا نعلم ان مصر غنية بالثروات المعدنية..وتمثل الصحراء الشرقية كنزا كبيرا للثروات المعدنية لابد من الانتباه إليه.. والغريب أن نقرأ فى بعض وسائل الإعلام أن الثروة المعدنية فى مصر لا تمثل دخلا لنا أكثر من مليون جنيه..كلام عجيب وغريب مما يعنى عدم التدقيق فيما ينشر لأن هذه الثروات يمكن ان تدر مليارات الدولارات لمصر سنويا إذا احسنا الاستفادة منها ووضعنا لها انظمة مماثلة لما يجرى فى العالم تسمح باجتذاب الشركات الكبرى والجادة.

أولى المهام

● ماذا فعلت وقت ان كنت فى الوزارة لتشجيع الاستفادة من الثروة التعدينية؟

●● السياسة التعدينية تحتاج من يعمل على تشجيعها والنهوض بها وكانت من أولى مهام الوزارة عندما توليت..ونبع ذلك من إدراك حجم وقيمة هذه الثروة وتنوعها وعظم القيمة المضافة..وقد حال بون فتح أبواب الاستثمار أمام الجادين من الشركات العالمية فى الماضى وقلة المتخصصين فى هندسة التعدين رغم وفرة أعداد الجيولوجيين ورغم ذلك حقق العاملون بهيئة المساحة الجيولوجية انجازا كبيرا فى مجال الاستكشاف .. ولا توجد الكوادر والمؤسسات القادرة على تقدير الاحتياطيات والاقتصاديات والترويج ونقل تكنولوجيا الاستخراج

● فى رايك ماذا يمنع هذه الشركات العالمية ان تأتى الآن؟

●● لا نستطيع تعميم هذا الحكم ونقول ان الشركات لاتأتى مطلقا.. ولكن نقول لابد من الدعاية وجذب الشركات الكبرى.. وقد روجنا لهذا اللون من الاستثمار بنشر نتائج المسح الجيولوجى على شبكة الانترنت وفى المؤتمرات الدولية..وقمنا بتبسيط واختصار اجراءات التفاوض والتعاقد إلى اربعة اشهر بتطبيق قانون الاستثمار بدلا من استصدار قانون لكل امتياز حيث كان يستغرق ثلاث سنوات.. وتم تطبيق ذلك التعاقد مع شركة استرالية لاستغلال خامات التانتالم والنيوبيوم بأبوديباب بالصحراء الشرقية بشروط ممتازة لم يسبق الحصول عليها..وهى سداد ٦,٥٪ إتاوة مبيعات للدولة ثم اقتسام الأرباح على ان يتحمل الشريك الاجنبى تمويل جميع الاستثمارات والنفقات للمشروع حتى اخراج المنتج النهائى.

ويعنى الاتفاق ان يكون الجانب المصرى (هيئة المساحة الجيولوجية) شريكا عاملا فى شركة العمليات حتى تتاح الفرصة له لتكوين الكوادر واكتساب الخبرة..وتم الإعلان عن اول كشف تجارى حديث عن الذهب لشركة استرالية فى منطقة السكرى بالصحراء الشرقية كفاتحة لاستغلال ثروات المعادن النبيلة والنادرة فى مصر.

وهناك فارق إذا كانت الشركة قادمة على منطقة معروف الموجود بها أو يقوم بعملية الاستكشاف.. وطبيعة النشاط فى الذهب أن تأتى الشركة وتنقب عن الذهب فإذا وجد نبدأ فى عمل شركة مشتركة للتصرف فى هذا الذهب..إما إذا لم يجد يعوض عليه ربنا فيما أنفقه. هذه طبيعة التنقيب عن الذهب..

● لكن هناك شركات تبدو كأنها تعطل البحث عن المعادن فى مصر فكلما يحدث فى خام التنتالم النادر وتفوت على الدولة فرصا كان يمكن ان تحقق عائدات جيدة ..فلماذا لاتتم مراقبة ومتابعة هذه الشركات وإبعاد غير الجاد منها؟

●● إثارة هذا الموضوع فى الصحف يزيد الأمر خطورة وفى تقديرى أنه لا جدوى من إثارته حاليا..

الرمال السوداء

● سمعنا ان وزارة الصناعة قامت بإلغاء التعاقد مع الشركة التى جاءت لاستغلال الرمال السوداء بسبب عدم جديتها وتراخيها فى اعمال الكشف؟

●● الرمال السوداء هى رمال توجد على شواطئ البحر الأحمر وتعود أهميتها إلى انه قد وجد فيها كميات ضئيلة من مواد مشعة.. وقد حاولت بعض الشركات استخلاص المواد المشعة منها للاستفادة منها..ومنذ اليوم الأول اعلم انه فاشل لانه ليس اقتصاديا..وليس عندى فكرة عن حكاية إلغاء التعاقد.

● يقال ان هناك مناطق كثيرة بمصر غنية بالذهب وان مناجم السكرى التى تعد من اهم عشرة مناجم للذهب فى العالم الآن ليست هى الأكبر فى الصحراء الشرقية وان هناك ما هو اكبر منها فى نفس المنطقة .فكيف ترى مستقبل انتاج الذهب فى مصر؟

●● بداية معلومة مهمة لابد أن يعلمها الناس وهو ان قدماء المصريين اول من عرفوا هذه المناطق ودلونا علينا واهم هذه المناطق هى الفواخير والمروات وحمامة البرامية وكل هذه الأماكن اشتغل عليها قدماء المصريين لأنهم أدركوا وعرفوا بطرقهم الخاصة بعروق المرو والكوارتز المليء بخام الذهب.. ومنطقة الفواخير بها منجم واعد كان فرعون مصر سيتى الأول قد تعرف بنفسه على هذا المنجم- كما جاء فى الكتب القديمة- والتقى رئيس المنجم والعمال .واخبره مدير المنجم بشكوى أن درجة الحرارة عالية فى المنجم والمياه مملحة كل هذا مدون فى البرديات المصرية القديمة..طبعا زيارة سيتى تدل على عظم هذا المنجم وأهميته.

وزارة للتعدين

● هل تتفق مع إنشاء وزارة خاصة للثروة المعدنية؟

●● نادينا بذلك كثيرا .. وبعثت بعدة مذكرات للوزراء السابقين نظرا لأهمية الثروة المعدنية التى توجد الكثير من شواهدها فى الاراضى المصرية وحين كنت بالوزارة نجحنا فى فرض ولاية وزارة الصناعة وهيئة المساحة الجيولوجية على أراضى النشاط التعدينى بقرار من رئيس الوزراء ونجح هذا القرار فى فض الاشتباك وتداخل الاختصاصات بين اجهزة الدولة ومثلت هذه الاراضى ١٨,٥ من اراضى مصر وتفاوضنا مع وزير التنمية المحلية واتفقنا على عودة الإشراف الفنى لهيئة المساحة الجيولوجية على نشاط المحاجر ومراقبة عمليات الاستخراج بما يحافظ على الثروات ويمنع إهدارها.. أو ننشئ هيئة خاصة مثلما هو الحال فى السعودية التى انشأت هيئة خاصة تحت اسم «بترومين» يعنى هيئة للبترول والتعدين ومندمجة فى البترول وتصبح هيئة البترول والتعدين.

وفى رأيى أن وجود هذه الوزارة باختصاصات واضحة وقدرات وامكانات تسمح لها باستكشاف المعادن فى انحاء مصر ثم الترويج لها عالميا والاشراف على عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتسويق سيكون عملا وطنيا فى مصالح مصر ويمكنه تعويض الخزانة العامة عن ثروة البترول الناضبة ..بل انه يمكن ان يحقق ايرادات تعادل البترول والسياحة وايراد قناة السويس معا..المهم ان تكون لدينا الارادة السياسية لننفذ هذا التوجه وان نوكل امره لمن يستطيع تحقيقه.

■ د. مصطفى الرفاعى أثناء حواره مع محررى الأخبار

النظام السابق تحدث عن خطط وبرامج لتعمير سيناء..وكله من باب الاستهلاك المحلى